المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليلات اقتصادية | 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2025

القيود الصينية على المعادن النادرة:

سياسة استراتيجية أعمق من مجرد ورقة تفاوض

حازم رحاحلة - مريم هاني - رند أشهب

القيود الصينية على المعادن النادرة: سياسة استراتيجية أعمق من مجرد ورقة تفاوض

سلسلة: تحليلات اقتصادية

26 تشرين الأول/ أكتوبر 2025

حازم رحاحلة

باحث ومدير وحدة الدراسات الاقتصادية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة دارمشتات للتكنولوجيا في ألمانيا (2005). عمل مديرًا عامًّا في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن ونائبًا لرئيس مجلس الإدارة (2018-2022)، ومديرًا للسياسات والدراسات في هيئة المدن الاقتصادية في السعودية، وخبيرًا في وزارة الاقتصاد والتجارة في قطر، ومستشارًا اقتصاديًّا في الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي الأعلى في السعودية، ومستشارًا اقتصاديًّا لوزارة المالية ووزارة العمل في الأردن، وعمل أيضًا مستشارًا في مجال إصلاح أنظمة التأمينات الاجتماعية في البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. له العديد من الدراسات الاقتصادية المتخصصة في مجال التأمينات والحماية الاجتماعية والسياسات العامة.

مريم هاني

مساعد باحث بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصلة على الماجستير في اقتصاديات التنمية من معهد الدوحة للدراسات العليا، وبكالوريوس إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية. اشتغلت في مجال تحليل الأعمال والبيانات، وتركّز في بحوثها على قضايا الأمن الغذائي والتغيير المناخي في المنطقة العربية.

رند أشهب

تعمل في إدارة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ويشمل عملها مجالات البحث والتطوير المؤسسي وإدارة المشاريع. عملت سابقًا في مجال الاستشارات الإدارية، حيث شاركت في مشاريع تطوير استراتيجيات وتحول مؤسسي لعدد من المؤسسات في القطاعين العام والخاص. حاصلة على درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف في الاقتصاد الدولي من جامعة جورجتاون، وتركّز اهتماماتها على قضايا الاقتصاد والتنمية والسياسات العامة.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2025

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70 - وادي البنات - الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

المعادن النادرة: من أين تكتسب مكانتها التصنيعية الاستراتيجية؟ 6

التحديات التي تعترض قطاع المعادن النادرة 7

الصين واحتكارها المعادن النادرة 7

الإرباك المتكرر وإذكاء حالة عدم اليقين 9

القيود على المعادن النادرة: تكتيك تفاوضي أم أداة للهيمنة الاقتصادية والاستراتيجية؟ 10

أعلنت الصين، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2025، توسيع نطاق قيود التصدير عبر إدراج خمسة عناصر جديدة من المعادن النادرة ضمن قائمة الصادرات المقيدة، وهي: الهولميوم Holmium، والإربيوم Erbium، والثوليوم Thulium، واليوروبيوم Europium، واليتربيوم Ytterbium، في خطوة باغتت العالم بأسره، واستنفرت الرئيس الأميركي دونالد ترمب واستفزته ودفعته إلى اتخاذ قرار سريع يقضي بفرض ضريبة جمركية إضافية على المنتجات الصينية بنسبة 100 في المئة. ووسّعت أيضًا قائمة التقنيات الخاضعة للرقابة، وفرضت شروطًا أكثر صرامة على تصدير المعادن والتقنيات التي تُستخدم في الصناعات العسكرية وتطبيقات أشباه الموصلات المتقدمة (مثل معالجات 14 نانومترًا فأقل، وحدات الذاكرة ذات الطبقات العالية ، وأنشطة البحث والتطوير المرتبطة بالذكاء الاصطناعي). وتضمنت التعديلات أيضًا إخضاع الجهات الأجنبية، التي تعتمد على مواد أو معدات صينية، لنظام التراخيص الصيني، حتى في غياب طرف صيني مباشر في الصفقة، ما يعكس النطاق التقييدي الواسع الذي ترمي الصين إلى تحقيقه[1]. القرار الصيني الجديد، سبقه قرار مقارب في اللالية والنطاق عندما قررت في ابريل/نيسان الماضي بفرض قيود واشتراطات على تصدير سبعة من المعادن النادرة.

وبالنظر الى توقيت هذا القرار، الذي جاء قبل أسابيع من لقاء مرتقب بين ترمب والرئيس الصيني شي جين بينغ، فيُمكن تفسيره في سياق محاولة متعمدة لتعزيز الموقف التفاوضي الصيني عبر فرض معطيات جديدة. لكن منهجية الصين في تطبيق القيود الجديدة، لا سيما اشتراطها منح الموافقات على تصدير المعادن المقيدة باستخدامها الحصري في الصناعات المدنية، قد توحي بصعوبة الحصول على تنازلات مرنة تجاه هذه القيود، وتبرز أن القرار يحمل في طياته أبعادًا استراتيجية قلّما يوظفها الرئيس الأميركي في تعامله مع الصين ويأخذها في الاعتبار.

جاءت ردة فعل الأسواق العالمية على هذا القرار سريعة، حيث ارتفعت أسهم الشركات المستخرجة والمصنّعة للعناصر النادرة في الصين والولايات المتحدة الأميركية، في حين بدأت الحكومات والشركات تقييم مسارات التنفيذ وخطط الطوارئ. ويعتبر المحللون هذا التحوّل بداية انقسام بنيوي؛ فالصين تتجه نحو توطين كامل لسلسلة القيمة الخاصة بالعناصر النادرة، في الوقت الذي تسارع فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى بناء قدرة موازية؛ ما يفاقم التعقيدات التنظيمية أمام أيّ منتج يعتمد على مدخلات أو معدات مصدرها الصين.

لم يكن القرار الذي اتخذته الصين في تشرين الأول/ أكتوبر بتقييد تصدير خمسة عناصر جديدة من المعادن النادرة خطوة منفردة، بل جاء امتدادًا لسياسة تصعيدية بدأت مطلع عام 2025 حين فرضت قيودًا سابقة على سبعة معادن نادرة في إطار الرد على الحرب التجارية التي أشعلها ترمب منذ الأشهر الأولى لولايته الثانية. وسبق للصين أن استخدمت المعادن النادرة أداة ضغطٍ في عام 2010، حين علّقت صادراتها من المعادن الأرضية النادرة إلى اليابان في أعقاب خلاف دبلوماسي معها، وكانت تمثل هذه الصادرات نحو 90 في المئة من إجمالي واردات اليابان في هذا القطاع. لكن هذه الخطوة لم تحقق النتائج المرجوة؛ إذ لم تُفضِ إلى تنازلات دبلوماسية من الجانب الياباني، وأثبتت محدودية فاعليتها باعتبارها وسيلة ضغط. بل على العكس، أفرزت تداعيات سلبية على الصين نفسها، حيث بادرت اليابان وعدد من الدول الأخرى إلى تنويع مصادر التوريد، والاعتماد على موردين بديلين، خصوصًا في أستراليا والولايات المتحدة. وشجّعت الأزمة على تكثيف الاستثمارات في إعادة التدوير وتطوير تكنولوجيات تعتمد على استخدام أقل للعناصر النادرة أو الاستغناء عنها كليًا. وترتب على ذلك تراجع في الثقة الدولية بالصين باعتبارها مورّد موثوق، ما انعكس سلبيًا على حصتها السوقية وهيمنتها خلال تلك الفترة[2].

1 "China Expands Rare Earths Restrictions, Targets Defense and Chips Users," *Reuters*, 10/10/2025, accessed on 21/10/2025, at: https://acr.ps/1L9BPnr

2 Simon Evenett & Johannes Fritz, "Revisiting the China-Japan Rare Earths Dispute of 2010," *Vox EU*, 19/7/2023, accessed on 21/10/2025, at: https://acr.ps/1L9BPUw

وعلى الرغم من هذه التجربة غير الناجحة، فإن الصين عاودت النهج ذاته واتخذت إجراء أشد حدة وتأثيرًا؛ إذ انتقل الصراع من ساحته الاقتصادية التقليدية إلى مستوى أكثر وضوحًا من المواجهة الاستراتيجية، مع احتمال التلويح بالبعد العسكري غير المباشر. ويبدو أن تنامي الاعتماد العالمي على المعادن النادرة، والدور المحوري الذي باتت تضطلع به في صناعات متقدمة، خلافًا لما كان عليه الوضع في عام 2020، شكّل قناعة كافية لدى الصين بتأثير قرارها الأخير. وقد أثبتت القيود التي فرضتها الصين في نيسان/ أبريل 2025 أثرًا واسعًا في قطاعات صناعية في عدة دول؛ إذ اضطر عدد من مصنّعي المركبات في أوروبا إلى تعليق الإنتاج، وأوقفت شركة فورد تصنيع طراز "إكسبلورر" في مصنعها في شيكاغو مدة أسبوع في أيار/ مايو، نتيجة نقص الإمدادات. وأبلغت شركتا نيسان وسوزوكي اليابانيتان عن انقطاعات في سلاسل التوريد، دفعت الأخيرة إلى تعليق إنتاج سيارتها "سويفت"، وكذلك بدأت شركات صناعة السيارات الألمانية، على الرغم من شراكاتها الواسعة مع منتجي البطاريات في الصين، في الإبلاغ عن اختناقات في الإمداد. وأشارت فولكس فاجن في البداية إلى عدم تأثرها مباشرة، لكنها أوضحت أن مورّديها لم يحصلوا سوى على عدد محدود من تراخيص التصدير. ووفقًا لبيانات الجمارك الصينية، تراجعت شحنات مغناطيسات الأتربة النادرة إلى ألمانيا بنسبة 50 في المئة بين آذار/ مارس ونيسان/ أبريل. وحذّر الرئيس التنفيذي لشركة "ماغنوسفير" الألمانية من أن شركات صناعة السيارات تواجه نقصًا حادًا في الإمدادات، قد يؤدي إلى توقف مصانعها عن العمل بحلول منتصف تموز/ يوليو في حال استمرار الوضع من دون إمدادات إضافية[3].

وبناء عليه، وعلى الرغم من تدني القيمة المالية لصادرات الصين من المعادن النادرة مقارنة بحجم اقتصادها؛ إذ لا تمثل سوى نحو 0.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن أهميتها التصنيعية والجيوسياسية تتجاوز كثيرًا قيمتها النقدية. فقد أصبحت هذه المعادن تشكل عصبًا حيويًا للصناعات المتقدمة، بدءًا من تكنولوجيا الدفاع والطيران، وصولًا إلى السيارات الكهربائية ومصادر الطاقة المتجددة. ومن ثم، فإن قدرة الصين على التحكم في تدفّق هذه المواد تمنحها ورقة ضغط استراتيجية قد تشلّ بموجبها سلاسل التوريد الغربية بالكامل في حال قررت وقف الصادرات، من دون أن تتحمل خسائر اقتصادية تُذكر، نظرًا إلى ضآلة مساهمتها في ناتجها المحلي[4].

واليوم، تُظهر الصين، من خلال تشديد سياساتها التجارية تجاه الولايات المتحدة والغرب، استعدادًا واضحًا لخوض حرب تجارية طويلة الأمد، خاصة بعد أن تسببت الرسوم الجمركية الأميركية في تكبيدها خسائر ملموسة في صادراتها إلى السوق الأميركية، والتي تراجعت بنسبة 27 في المئة خلال عام 2024[5]. ومع ذلك، فقد مكّنها تحركها السريع من إعادة توجيه صادراتها نحو أسواق بديلة، ونجحت في تحقيق نمو بلغ 7.1 في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025[6]، في رسالة مفادها أن الصين، وإن كانت تتأثر، باتت تمتلك القدرة على المناورة والرد باستخدام أدوات قاسية ذات أبعاد استراتيجية واقتصادية حادة.

3 Mattia Banin et al., "How Vulnerable is the Euro Area to Restrictions on Chinese Rare Earth Exports?" *ECB Economic Bulletin*, no. 6, European Central Bank (2025), accessed on 21/10/2025, at: https://acr.ps/1L9BPrn

4 Osmond Chia, "China has Found Trump's Pain Point - Rare Earths," *BBC*, 18/10/2025, accessed on 21/10/2025, https://www.bbc.com/news/articles/ckg1jr18z4ko.

5 Ibid.

6 Casey Hall & David Kirton, "Tariff Rollercoaster Prompts Chinese Exporters to 'Give up' on US," *Reuters*, 17/10/2025, accessed on 21/10/2025, at: https://acr.ps/1L9BPbg

الشكل (1)

نمو الصادرات الصينية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025

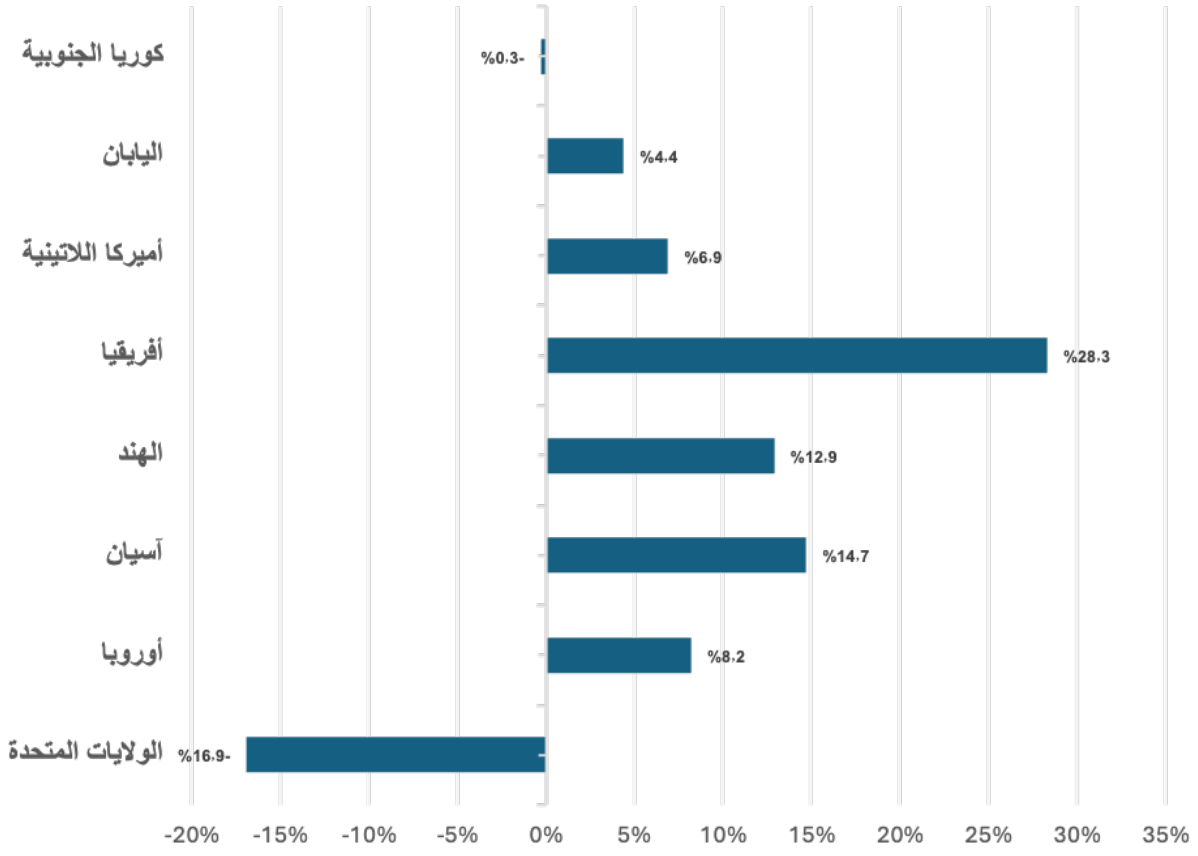

المصدر:

Casey Hall & David Kirton, "Tariff Rollercoaster Prompts Chinese Exporters to 'Give up' on US," *Reuters*, 172025/10/, accessed on 212025/10/, at: https://acr.ps/1L9BPbg

المعادن النادرة: من أين تكتسب مكانتها التصنيعية الاستراتيجية؟

استقر تعريف معادن الأرض النادرة على مجموعة تضمّ 17 عنصرًا، تشمل اللانثانيدات (15 Lanthanides عنصرًا)، إضافة إلى السكانديوم Scandium والإيتريوم Yttrium، وتنبع أهميتها من خصائصها المغناطيسية والضوئية والكيميائية الفريدة التي تجعلها ضرورية لتصنيع التقنيات الحديثة؛ إذ تدخل في مجموعة واسعة من المنتجات المتقدمة مثل الهواتف الذكية، ومحركات المركبات الكهربائية، وتوربينات الرياح، ومحركات الطائرات، والمعدات الطبية، فضلاً عن الصناعات العسكرية مثل الرادارات وأنظمة الصواريخ. ويزداد الطلب خصوصًا على النيوديميوم Neodymium والبراسيوديميوم Praseodymium لتصنيع المغناطيسات الدائمة عالية القوة

المستخدمة في أنظمة الطاقة النظيفة، في حين يستخدم اللانثانوم Lanthanum والسيريوم Cerium في العدسات البصرية والمحولات الحفازة في السيارات.[7]

وعلى الرغم من توافر هذه المعادن على نطاق واسع حول العالم، فإن إدراج العناصر السبعة عشر ضمن وصف "النادرة" ينطلق أساسًا من درجة التعقيد والتكاليف المرتفعة المرتبطة بعمليات استخراجها ومعالجتها. ويرجع ذلك إلى طبيعتها الجيولوجية المتناثرة وامتزاجها بمعادن أخرى، إضافة إلى معالجتها تُعد من أكثر المراحل تحدّيًا بيئيًا، لا سيما خلال التكرير الكيميائي، أكثر من عمليات التعدين في حد ذاتها؛ إذ تتطلب معالجة الخامات المنخفضة التركيز كميات هائلة من الطاقة والمواد الكيميائية، خصوصًا حمض الهيدروكلوريك، ما يؤدي إلى انبعاثات مرتفعة من الغازات الدفيئة، ونفايات سامة، وفي كثير من الأحيان إلى تلوث إشعاعي ناتج من وجود عناصر مثل الثوريوم واليورانيوم. وعلى الرغم من تزايد المخاوف بشأن أمن الإمدادات، فإن معدلات إعادة تدوير هذه العناصر لا تزال أقل من 1 في المئة عالميًا، بسبب تشتتها في المنتجات وصعوبة استرجاعها وغياب البنى التحتية اللازمة.[8]

التحديات التي تعترض قطاع المعادن النادرة

تشكّل المخاوف البيئية تحديًا كبيرًا، إذ قد تُفضي عمليات المعالجة إلى إنتاج نفايات سامة ومواد مشعة، مثل الثوريوم. ومع تزايد الطلب العالمي بفعل التحول نحو الطاقة النظيفة واحتياجات الصناعات الدفاعية، أصبحت معادن الأرض النادرة موردًا استراتيجيًا في صلب التنافس الجيوسياسي بين الدول.

وتواجه العديد من الصناعات اليوم تحديات كبيرة في تأمين ما يلزمها من هذه المعادن، وذلك نتيجة للندرة الجيولوجية لبعض العناصر، وتركّز الإمدادات جغرافيًا، إضافة إلى التعقيدات البيئية التي تصاحب عمليات الاستخراج. ففي حين تتوافر العناصر الخفيفة نسبيًا، مثل اللانثانوم والسيريوم، على نطاق أوسع، تعاني العناصر الثقيلة، مثل الديسبروسيوم Dysprosium، والتيربيوم Terbium، واليوروبيوم نقصًا متزايدًا، نظرًا إلى دورها الحيوي الذي لا غنى عنه في تصنيع المغناطيسات الفائقة الأداء، وتوربينات الرياح، ومحركات المركبات الكهربائية، والتقنيات البصرية المتقدمة. وتعتمد سلاسل الإمداد العالمية اعتمادًا شبه حصري على الصين، التي لا تمتلك أكبر الاحتياطيات فحسب، بل تحتكر أيضًا عمليات التكرير والفصل المعقدة؛ ما يمنحها موقعًا استراتيجيًا للتحكم في الصناعات التكنولوجية العالمية.

الصين واحتكارها المعادن النادرة

مما لا شك فيه أن الصين تُدرك تمامًا مدى قدرة هيمنتها على معادن الأرض النادرة، بمختلف أنواعها ومراحل تصنيعها، على خدمة مصالحها الاستراتيجية والتجارية والتكنولوجية؛ فهي تسيطر على نحو 60–70 في المئة من الإنتاج العالمي لهذه المعادن، والأهم من ذلك هيمنتها على قرابة 90 في المئة من قدرات المعالجة والتكرير، في حين تتوزع القدرات الإنتاجية المتبقية بين عدد محدود من الدول، تتصدرها الولايات المتحدة التي تنتج نحو 13 في المئة من الإجمالي العالمي، وهي كمية لا تفي باحتياجاتها المحلية، تليها ميانمار بنسبة 8 في المئة، ثم أستراليا بنسبة لا تتجاوز 5 في المئة. وانطلاقًا من هذا الواقع، أصبحت معظم الصناعات المتقدمة عالية التقنية، بما في ذلك الصناعات العسكرية، خاضعة فعليًا لإرادة الصين وسياساتها،

7 "What are Rare Earth Metals and why are they in Demand?" *Reuters*, 1/3/2025, accessed on 20/10/2025, at: https://acr.ps/1L9BORY

8 Nawshad Haque et al., "Rare Earth Elements: Overview of Mining, Mineralogy, Uses, Sustainability and Environmental Impact," *Resources*, vol. 3, no. 4 (2014), pp. 614 - 635.

بغضّ النظر عن الدوافع الكامنة وراء تلك السياسات. ولا يزال منافسها الاستراتيجي والتجاري الأبرز، الولايات المتحدة، يفتقر إلى قدرات تكرير محلية كافية لتغطية احتياجاته في مجالات الدفاع، وأشباه الموصلات، والمركبات الكهربائية، وغيرها من الصناعات الحيوية. وقد سبق أن أدّت قيود التصدير الصينية إلى ضغوط صناعية ملموسة، من بينها تباطؤ إنتاج السيارات في السوق الأميركية. وامتدت تداعيات هذه الصدمة أيضًا إلى أوروبا والهند، حيث يعتمد الاتحاد الأوروبي بنسبة تقارب 98 في المئة على الصين في توريد مغناطيسات العناصر النادرة. وقد أدى ذلك إلى إغلاق بعض خطوط الإنتاج، وبلورة خطط عاجلة لتوطين الصناعة في إطار ما يُعرف بـ "قانون المواد الخام الحيوية"[9]. ومع ذلك، تكشف محاولات الغرب لتوطين هذه الصناعات عن معضلة عميقة؛ إذ إن بناء مصانع بديلة لإنتاج هذه المواد وتكريرها يتطلب في كثير من الحالات معدات وتكنولوجيا صينية؛ ما يجعل فكّ الارتباط هدفًا نظريًا أكثر منه واقعًا عمليًا. وفضلًا عن ذلك، تمتلك الصين معرفة متكاملة ومتراكمة حول هذه الصناعات، راكمتها على مدار سنوات، ما يشكّل قيدًا جوهريًا على أيّ محاولات بديلة من الدول الأخرى.

الشكل (2)

أكبر الدول المنتجة للمعادن النادرة في عام 2024

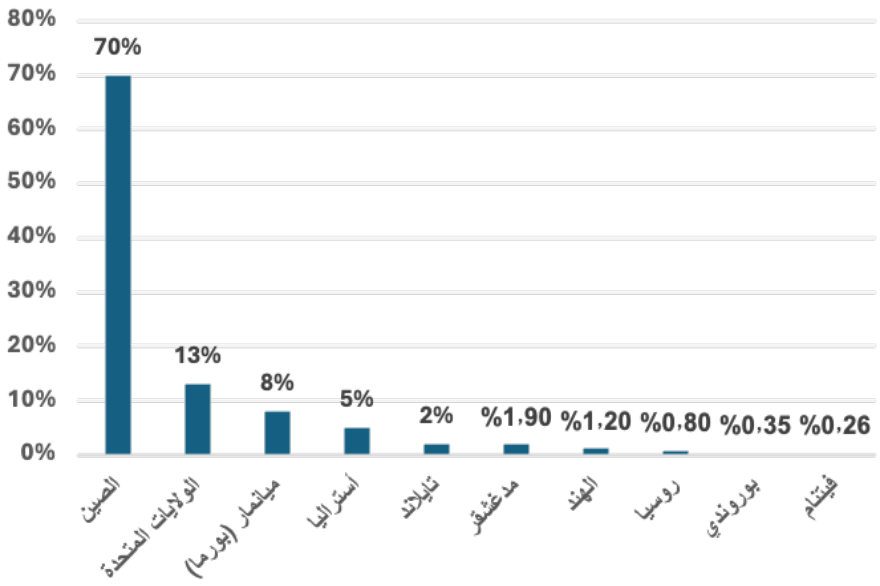

المصدر:

Daniil Filipenco, "Top 10 Countries by Rare Earth Elements Production," *Development Aid*, 182025/4/, accessed on 212025/10/, at: https://acr.ps/1L9BP4w

تُعد الولايات المتحدة المقصد الرئيس للقرار الصيني الأخير؛ إذ تعتمد إلى حد بعيد على الصين في تأمين إمداداتها من معادن الأرض النادرة ومشتقاتها التصنيعية، فنحو 70 في المئة من واردات الولايات المتحدة من هذه المعادن مصدرها الصين، في حين تتوزع النسب المتبقية بين ماليزيا واليابان وإستونيا بنسب تراوح

9 Nik Martin, "How China Wields Rare Earths as a Strategic Weapon," *DW*, 9/10/2025, accessed on 21/10/2025, at: https://acr.ps/1L9BPzF

بين 5 و13 في المئة. وبناء عليه، تشكّل القيود الحالية، التي فرضتها الصين على صادراتها من هذه المواد، ضربة مؤثرة في الصناعات الأميركية وسلاسل الإمداد المرتبطة بها، وهي خطوة تدرك الصين تمامًا تداعياتها.

الشكل (3)

الدول التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في إمدادات المعادن الأرضية النادرة

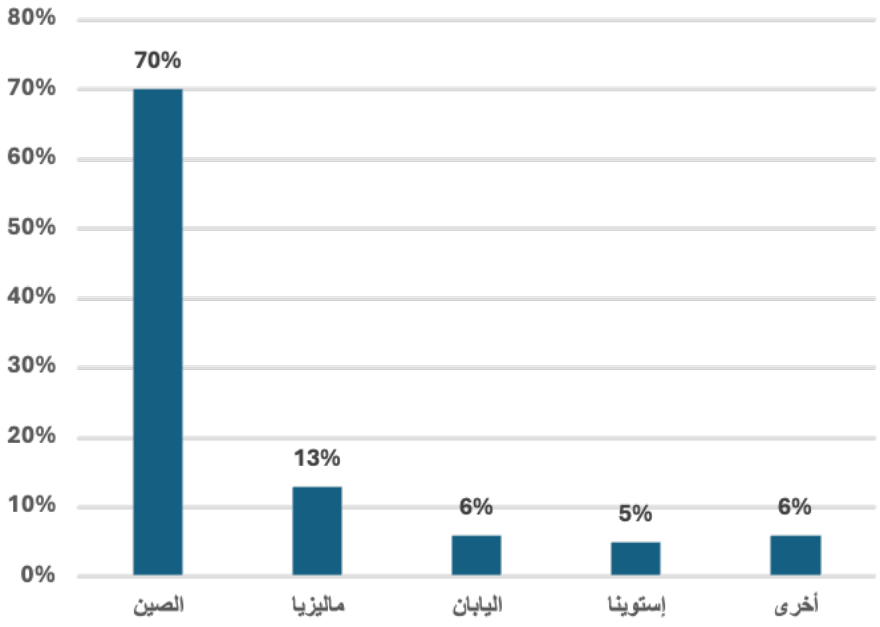

المصدر:

Felix Richter, "The U.S. Relies Heavily on Rare Earth Imports from China," *Statista*, 142025/4/, accessed on 212025/10/, at: https://acr.ps/1L9BPIv

الإرباك المتكرر وإذكاء حالة عدم اليقين

لم تعترف الصين مطلقًا بأن سياساتها تستهدف الإضرار بسلاسل الإنتاج العالمية المرتبطة بالمعادن النادرة، بل تؤكد، كما هو الحال في العديد من سياساتها الأخرى، أن دوافع هذه الإجراءات تنظيمية في الأساس، وتهدف إلى ضمان الاستخدام السلمي (المدني) لهذه المواد والتقنيات. ومع ذلك، يتمثل أحد الجوانب المحتملة في طريقة إدارة الصين لهذا الملف في قدرتها على إرباك الأسواق العالمية والتأثير في الأسعار صعودًا أو هبوطًا، فضلًا عن التسبب في تقلبات مدروسة في سلاسل الإنتاج بين فترات التقييد والتيسير؛ ما يولّد حالة مستمرة من عدم اليقين لدى المستثمرين في هذا القطاع الحساس. من هذا المنطلق، لا تحتاج الصين إلى فرض حظر شامل لتحقيق التأثير؛ إذ إن مجرد الإيحاء باحتمال تغيير السياسات يكفي لتحريك الأسواق. وتُعرف هذه الآلية في أدبيات الاقتصاد السياسي باسم "الإشارة الاستراتيجية"، حيث يُستخدم التلويح بالتغيير لإعادة تشكيل التوقعات والانفعالات في السوق، قبل أن يحدث أيّ تحول فعلي في السياسات.

فخلال السنوات الاخيرة الماضية، شهدت أسعار المعادن النادرة ومشتقاتها انخفاضا حادا، وهو ربما ما انعكس سلبا على حوافز الاستثمار في هذا المجال. ومن غير المستبعد أن تلجأ الصين مستقبلا إلى تخفيف هذه القيود

إذا ما أدى ارتفاع الأسعار إلى تحفيز الاستثمارات الأجنبية وظهور منافسين جدد في سوق المعادن النادرة، رغم إدراكها التام أن تطوير القدرات الوطنية في هذا القطاع يتطلب سنوات طويلة قبل أن تؤتي ثمارها[10].

القيود على المعادن النادرة: تكتيك تفاوضي أم أداة للهيمنة الاقتصادية والاستراتيجية؟

تدرك الصين جيدًا أن قصور الدول البديلة عن تعويض قدراتها الإنتاجية والتكريرية في مجال المعادن النادرة، ومحاكاة نظامها التصنيعي المتكامل، من المناجم إلى تصنيع المغناطيسات المتقدمة. قد يستغرق ما بين خمس إلى عشر سنوات[11]. وحتى تتوافر قدرة بديلة على هذا المستوى، ستظل قيود التصدير وقوائم انتظار التراخيص الصينية مصدرًا للتهديد في حسابات الصناعات الغربية.

ومن هذا المنطلق، فإن الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الصين لتقييد صادرات هذه المعادن، والتي بدأت في نيسان/ أبريل 2025 وتصاعدت لاحقًا عبر متطلبات ترخيص أشد صرامة، تمثل تحوّلًا واضحًا من سياسة ردّ الفعل المؤقت إلى استراتيجية ضبط هيكلية طويلة الأمد. وعلى الرغم من أن هذه القيود قد تبدو، ظاهريًا، أداة تفاوض في مواجهة حرب ترمب التجارية العدائية، فإن طبيعتها ووتيرتها تكشفان عن هدف يتجاوز مجرد الضغط التكتيكي، ليصبح محاولة ممنهجة لعرقلة الصعود الصناعي والتكنولوجي للمنافسين. فالصين لا تستهدف السلع الجاهزة، بل المواد الجوهرية التي تقوم عليها الصناعات الحديثة، كالمركبات الكهربائية، وأشباه الموصلات، والطاقة المتجددة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي والصناعات العسكرية. ومن خلال إحكام السيطرة على معادن حيوية، مثل الديسبروسيوم والتيربيوم والنيوديميوم، تسعى الصين إلى إعادة تشكيل وتيرة التطور الصناعي العالمي بما يتوافق مع مصالحها. وفي عالم مضطرب أصلًا بفعل النزاعات التجارية التي تقودها الولايات المتحدة، تبدو الصين كأنها تستخدم هذا التفوق المعدني لتعويض تراجع نمو تجارتها الدولية، وتحويل تفوقها الجيولوجي إلى نفوذ صناعي وهيمنة استراتيجية طويلة الأمد.

ويتسق هذا التوجه مع الهيمنة الواسعة التي تبسطها الصين على قطاعات التصنيع المتقدمة. ففي مجال الطاقة الشمسية، تسيطر الصين على ما يزيد على 80 في المئة من جميع مراحل الإنتاج، من البولي سيليكون إلى الخلايا والوحدات الشمسية. إضافة إلى ذلك، تتصدر قائمة أكبر عشر شركات عالميًا في تصنيع معدات الألواح الشمسية. وفي قطاع طاقة الرياح، تمتلك 50 - 70 في المئة من القدرة التصنيعية للمكونات الرئيسة مثل الهياكل العلوية والأبراج والشفرات الهوائية، مع توقع توسع هذا النفوذ مع ازدياد حضور الشركات الصينية في الأسواق الدولية[12]. ومع هذا، فإن ما يميز الصين فعلًا ليس حجم إنتاجها فحسب، بل تمكنها من إرساء «تكامل رأسي استراتيجي» يربط بين مراحل الإنتاج المختلفة ضمن منظومة متماسكة، يصعب تفكيكها وفك ارتباط سلاسل الإنتاج العالمية بها.

وربما يكمن الجانب الأخطر في أن هذا التفوق لم يعد مقتصرًا على القطاعات المدنية، بل امتد إلى الصناعات الدفاعية، حيث باتت السيطرة على عناصر الأرض النادرة عنصرًا حاسمًا في مستقبل إنتاج الأسلحة المتقدمة، والتقنيات الشبحية، وأنظمة التوجيه الدقيقة. فعلى سبيل المثال، تحتاج الطائرة المقاتلة "إف16-" F-16 إلى مئات الكيلوغرامات من المعادن النادرة ومشتقاتها، في حين لا تشكل المدخلات غير الصينية سوى 19 في

10 Hélène Nguemgaing et al., "The Strategic Game of Rare Earths: Why China may only be in Favor of Temporary Export Restrictions," *Resources for the Future*, 7/10/2025, accessed on 21/10/2025, at: https://acr.ps/1L9BPzW

11 Muflih Hidayat, "China's Rare Earth Export Restrictions Impact Global Supply Chains," *Discovery Alert*, 15/10/2025, accessed on 21/10/2025, at: https://acr.ps/1L9BOUk

12 James Kynge, "China's New Restrictions on Rare Earth Exports Send a Stark Warning to the West," Chatham House, 10/10/2025, accessed on 21/10/2025, at: https://acr.ps/1L9BPE3

المئة. وينسحب هذا الاعتماد على مجمل الصناعات العسكرية الأميركية، التي يعتمد نحو 78 في المئة منها على مدخلات مصدرها الصين[13]. وبناء عليه، لا يمكن النظر إلى القيود الصينية على أنها مجرد أداة ضغط، بل تمثل على الأرجح جزءًا أساسيًا من استراتيجية ترمي إلى ترسيخ الهيمنة على الصناعات الاستراتيجية، ومنع القوى الأخرى من التقدّم أو حتى اللحاق بها، وإعادة تشكيل ميزان القوى العالمي من خلال السيطرة على المواد الجوهرية للقوة الحديثة.

13 Patrick Tucker, "China's Rare-earth Mineral Squeeze will Hit the Pentagon Hard," *Defense One*, 23/4/2025, accessed on 21/10/2025, at: https://acr.ps/1L9BPPr